



واصل بنك الدوحة استراتيجيته التي بدأها على مدى الأعوام السابقة مما ساهم بالحفاظ على مستوى الأداء المتميز بالرغم من التحديات التي واجهها العالم بدءاً من الأزمات العالمية ثم Covid-19 مما عزز تحقيق أفضل مستويات الأداء على الصعيد المالي أو التنظيمي أو على صعيد الخدمات، حيث تمكنا وبحمد الله تعالى خلال عام ٢٠٢٠ من تحقيق معظم ما وضعناه من أهداف في استراتيجية البنك وفي الموازنة التقديرية. وقد تضمنت هذه الإنجازات تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك وتحقيق أفضل نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين وعلى متوسط الموجودات، هذا بالإضافة إلى طرح العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة وخاصة الخدمات المصرفية الإلكترونية. كما تضمنت أيضاً تعزيز الكادر الوظيفي في البنك من خلال إدخال العديد من الخبرات والكفاءات في المستويات الإدارية المختلفة، إضافة إلى إعادة هيكلة شبكة الفروع المحلية.

وقد تم في ذات العام التركيز على الكوادر القطرية حيث استقطبنا العديد من الموظفين القطريين وتم إخضاعهم لدورات تدريبية مكثفة، وأتينا لهم الفرصة لاكتساب الخبرات والمهارات الخارجية من خلال إلحاقهم للعمل بفروع البنك المختلفة ومكاتب التمثيل المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر أربعة وعشرون فرعاً وثلاثة مكاتب دفع وأربعة فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (٩٦) ستة وتسعون جهازاً من ضمنها ثلاثة أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ستة فروع في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بدولة الكويت وثلاثة فروع في الهند في كل من مومباي وكوتشي وتشينا، هذا بالإضافة إلى أربعة عشر مكتباً تمثيلية في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونغ كونغ وجنوب أفريقيا وبنجلاديش وسيريلانكا ونيبال.

كما ويمتلك البنك أيضاً شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

لقد حرصنا خلال الأعوام السابقة على تعزيز قاعدة رأس مال البنك الأساسي ونسبة كفاية رأس المال من خلال إصدار أدوات رأس مال أساسي بمبلغ ٢ مليار ريال قطري في كل مرة "أي بإجمالي ٤ مليار ريال قطري" مؤهلة كرأس مال أساسي إضافي للأصدار في قطر وفقاً لشروط ومتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وذلك بهدف تعزيز قدرة البنك على عملية الإقراض والمنافسة وعلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وفي اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقد عام ٢٠١٦ وافق المساهمون بالإجماع على إصدار شهادات ودائع ضمن برنامج شهادات ودائع يصل إلى ٣ مليار دولار أمريكي وعلى إصدار أوراق تجارية ضمن برنامج آخر يصل إلى ٢ مليار دولار أمريكي وذلك ضمن المحددات المدرجة تحت كل برنامج. كما وافق المساهمون بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧ على تخفيض الحد الأدنى لكل عملية إصدار ببرنامج الأوراق التجارية المشار إليه من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي، وعلى قيام بنك الدوحة بإصدار سندات دين ضمن برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل EMTN لدى البنك البالغ (٢) مليار دولار أمريكي بهدف تنويع مصادر التمويل وتعزيز وضع السيولة لدى البنك.

وبتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين على زيادة رأس مال البنك من مبلغ ٢,٥٨٣,٧٢٢,٥٢٠ ريال قطري إلى مبلغ ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريال قطري من خلال طرح ٥١,٦٧٤,٤٥٠ سهماً جديداً عادياً للاكتتاب على مساهمي بنك الدوحة ومن لديهم حقوق الاكتتاب في الأسهم بسعر ٢٥ ريال قطري للسهم الواحد، وقد تم بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٧ إضافة الأسهم الجديدة للمكتتبين وإدراجها للتداول ببورصة قطر. كما تم بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٩ تجزئة القيمة الاسمية لسهم بنك الدوحة لتصبح ريالاً واحداً للسهم بدلاً من عشرة ريالات قطرية وبالتالي أصبح إجمالي عدد أسهم رأس المال يعادل ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ سهماً.



هذا وقد نجح بنك الدوحة في الاستمرار بتطبيق المعيار المحاسبي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بحسب توجيهات السادة/ مصرف قطر المركزي، حيث تم اتباع منهجية محافظة قائمة على الاعتراف بالخسائر استناداً إلى الخسائر المتوقعة بدلاً من النهج الحالي المستند إلى الخسائر المتكبدة. وفي ضوء هذا الأداء فقد أشار سعادته أيضاً إلى أن وكالة فيتش العالمية ثبتت التصنيف الائتماني لبنك الدوحة المتعلق بقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية على المدى الطويل "IDR" عند الدرجة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" حيث يؤكد هذا التصنيف على نجاح نموذج الأعمال المستدام الذي يتبناه البنك في ظل بيئة الأعمال الحالية.

تُظهر البيانات المالية المدققة للبنك لعام ٢٠٢٠ بأن إجمالي الموجودات قد بلغ ١٠٣,٥ مليار ريال قطري وأن صافي القروض والسلف قد بلغ ٦٥,٥ مليار ريال قطري. كما تُظهر بأن محفظة الاستثمارات في الأدوات المالية قد بلغت ٢٤,٧ مليار ريال قطري، وأن ودائع العملاء كما في نهاية العام قد وصلت إلى مبلغ ٥٥,١ مليار ريال قطري وأن إجمالي حقوق المساهمين قد وصلت إلى مبلغ ١٣,٨ مليار ريال قطري، كما ويظهر بيان الدخل بأن صافي الدخل من الفوائد قد بلغ ٢,٣ مليار ريال قطري أي بنسبة نمو تعادل ١٧,١٪ وأن الدخل من العمليات وصل إلى ٣ مليار ريال قطري، ويظهر أيضاً بأن البنك قد حقق صافي ربح في نهاية عام ٢٠٢٠ بلغ ٧٠٣ مليون ريال قطري بالمقارنة مع ٧٥٤ مليون ريال قطري عام ٢٠١٩ وذلك بعد أخذ مخصصات مادية للقروض غير العاملة. في حين بلغ العائد على السهم من الأرباح ٠,١٦ ريال قطري، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق ملكية المساهمين ٥,٣٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات ٠,٦٦٪.

واعتماداً على هذه النتائج، اتخذ مجلس الإدارة قراراً في اجتماعه الذي عقد بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢١ التقدم بتوصية إلى الجمعية العامة للمساهمين للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (٠,٠٧٥) ريال قطري للسهم الواحد.

الخطة المستقبلية للبنك:

وعلى صعيد الخطة المستقبلية للبنك للأعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ فقد تم التركيز فيها على المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لتجربة العملاء، والتمكين والمساءلة، وإدارة الكفاءات، وتخفيض التكاليف، وزيادة الإيرادات، وإدارة المخاطر ورأس المال، والرقمنة والأتمتة. وتستلزم استراتيجية بنك الدوحة تطبيق مبادرات التحول، والمقترحات القيمة الجديدة للعملاء، ونموذج عمل جديد لفروع البنك الخارجية، واستراتيجية فعّالة لإدارة المخاطر، وتوظيف المواطنين القطريين، ورفع مستوى الأداء، واستقطاب الخبرات والكفاءات العالية، والتركيز على البرامج التدريبية لكافة المستويات الوظيفية، والممارسات المرتبطة بالبيئة والاستدامة والحوكمة. وبالإضافة إلى الأولويات الرئيسية للبنك، تركّز الخطة أيضاً على "البناء للمستقبل" والذي يشتمل على إضفاء تغييرات على نماذج العمل والنماذج التشغيلية، ومصادر جديدة للدخل، وتحسين سمعة العلامة التجارية، وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة، والريادة في الابتكارات التقنية. وتشدد الاستراتيجية أيضاً على تحقيق نمو منتظم في بنود الدخل الرئيسية وعلى تحسين نوعية الأصول وتنويع مصادر الدخل وخاصة المصادر غير المرتبطة بالفوائد، هذا بالإضافة إلى إدارة التكاليف ومراقبتها بطريقة مهنية والمحافظة عليها ضمن المستويات التي تتماشى مع قطاع الصناعة المصرفية مع تحقيق الاستفادة القصوى من كلفة التمويل.

المنتجات والخدمات

كما تعلمون فإن الوضع الاقتصادي الذي يشهده العالم بسبب جائحة كورونا والإجراءات المتبعة من معظم دول العالم لمواجهة الانتشار السريع للفيروس، قد شكل أزمة صحية مُقلقة تواجه العالم مما أثر سلباً على البشرية والاقتصاد العالمي.

اتخذ بنك الدوحة جميع الإجراءات الفورية والممكنة لمواجهة الجائحة والمحافظة على سلامة العملاء والحفاظ في الوقت ذاته على مستوى الخدمات المتوقع، الأمر الذي استدعى البنك بصورة مُلحة تسريع جميع



المبادرات بخصوص التحوّل الرقمي والذي أكسب البنك موقعاً بين أكثر البنوك المؤثرة وذلك في البحث المستقل والمُعَد من قبل Stat IPSOS. ويُعد هذا الإنجاز ثمرة تركيز البنك على تقديم الخدمات الرقمية من خلال القنوات البديلة وتشجيع العملاء في الوقت ذاته على الاستغناء عن زيارة فروع بنك الدوحة حيث تم تحفيزهم بشكل كبير من خلال حملة رئيسية لتفعيل استخدام القنوات الرقمية والمدعومة بحوافز للعملاء لتسريع تحقيق التقدّم بالنسبة إلى الخدمات الرقمية وزيادة استخدامها بنسبة ٦٣٪ من حيث المستخدمين النشطين و٢٧٪ من حيث المعاملات المالية عبر القنوات الرقمية خلال عام ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الرقمي، أطلق بنك الدوحة عام ٢٠٢٠ ميزة الدخول إلى تطبيق الجوال المصرفي عبر بصمتي الوجه أو الصوت، وخدمة تنزيل شهادات الأيوان وإيصالات المعاملات وتفعيل البطاقات الائتمانية وإنشاء أرقام المرور للبطاقات وتحديث المعلومات الشخصية من خلال تطبيق الجوال المصرفي وخدمة الإنترنت المصرفية بالإضافة إلى تنزيل الكشوف الإلكترونية من خلال خدمة الإنترنت المصرفي.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تجربة العملاء، أطلق بنك الدوحة برنامج جديد لإدارة الشكاوي للإجابة عن جميع استفسارات العملاء من خلال كافة نقاط الاتصال مع العملاء ضمن وقت قصير. وضمن تركيزه القوي على العملاء، عمل البنك دون انقطاع على توظيف استطلاعات العملاء في تعزيز الأداء الكلي لقنوات البنك الإلكترونية الأمر الذي انعكس إيجاباً في التقييم العام المرضي الأخير لتطبيق بنك الدوحة والذي بلغ ٥/٤,٧ في كلٍ من متجر غوغل بلي ومتجر آبل. كما واصل بنك الدوحة تركيز جهوده على توسيع أعمال بوابات الدفع من خلال استقطاب العملاء حيث بلغت نسبة الزيادة بعدد المعاملات ٩٧٪ فيما بلغت نسبة الزيادة بحجم المعاملات مقارنة بالعام الماضي ٤٠٥٪.

أيضاً سجّل العام ٢٠٢٠ نقطة تحوّل رئيسية أخرى تمثلت في إطلاق بنك الدوحة لتطبيق محفظة Doha Easy Pay والذي يُمكن العملاء من السداد بسرعة وأمان وسلاسة بإضافة بطاقات الخصم والائتمان الخاصة بهم إلى التطبيق حيث أصبح بإمكان عملاء بنك الدوحة تنزيل التطبيق من متجر آبل أو متجر غوغل بلي ومن ثم إنجاز عمليات الدفع لمشترياتهم بمجرد تثبيت الكاميرا على رمز الاستجابة السريعة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن التطبيق مستخدميه من تحويل الأموال إلى المستفيدين بصورة فورية وذلك بربط بطاقة الخصم الخاصة بهم من بنك الدوحة بمحفظة التطبيق.

واستمر العمل في تعزيز المعالجة الفائقة على المعاملات وتقديم أول تجربة مصرفية رقمية، حيث بذلنا جهوداً مكثفة لتتقّف العملاء ودعمهم وقد حققت استراتيجية تخفيف عبء تنفيذ معاملات العملاء في الفروع إلى إنجاز ٨٨٪ من الودائع النقدية بما في ذلك عملاء الشركات عبر ماكينات الإيداع النقدي في ٢٠٢٠.

وبغية المحافظة على أعلى مستوى من الأداء ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وسعيًا لتقديم الخدمات ذات التصميم الخاص لا سيما لشريحة العملاء الميسورين في بنك الدوحة، يُقدّم البنك باقة من أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية ومنتجات التأمين المصرفي الاستثنائية بالشراكة مع شركة "مينلايف" واستطاع بنك الدوحة بفضل ذلك الحصول على جائزة "أكبر عدد من البوالص الصادرة" من الشركة نفسها في منطقة الخليج عام ٢٠٢٠. ويعود الفضل في ذلك بالتأكيد إلى الثقة والتقدير الذي يكنه عملاء بنك الدوحة للبنك بصفته المؤسسة المالية الرائدة والمفضلة والموثوقة في قطر. وكامتنان لولاء العملاء، يواصل بنك الدوحة مكافأة عملائه من خلال برنامج مكافآت علاقات الريادة المتمثل بـ ٥٠ ألف ميل من أميال الدوحة عند حصولهم على منتجات الريادة.

كما حرص بنك الدوحة هذا العام على إطلاق المزيد من الحملات الرائعة للعملاء بمزايا ومكافآت قيمة. وبمناسبة الذكرى السابعة عشر لبرنامج الدانة ولما حققه خلال السنوات الماضية من نجاحات، فقد أطلق بنك الدوحة برنامج الدانة ٢٠٢٠ الذي استمر حتى ٣١ يناير ٢٠٢١ وقدم مجموعة واسعة من الجوائز النقدية القيمة التي تضمنت سحباً على الجائزة الكبرى بقيمة ٢,٥ مليون ريال قطري لفائز واحد بالإضافة إلى سحبين خاصين بقيمة ١ مليون ريال قطري لكل جائزة. بالإضافة إلى ذلك، حصل عملاء الدانة على مكافآت متميزة



أخرى، تضمنت على ١٢ جائزة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكل جائزة، و ٧٦ جائزة بقيمة ١٠,٠٠٠ ريال قطري لكل جائزة، و ٣٦٦ جائزة بقيمة ٥,٠٠٠ ريال قطري لكل جائزة.

وخلال العام ٢٠٢٠ قام بنك الدوحة بتكريم الفائز في حملة تحويل الراتب التي تم إطلاقها في وقت سابق من عام ٢٠١٩ بسيارة لكزس LX570. وقد تضمنت الحملة على مجموعة من المزايا لجميع فئات المنتجات بما في ذلك مجموعة تنافسية من خيارات التمويل الشخصي بأسعار تفضيلية مع إمكانية تأجيل سداد القروض ومزايا بطاقات الائتمان التي تلبي احتياجات نمط حياة العميل. وزاد بنك الدوحة قيمة الاسترداد النقدي لحملة القروض الشخصية إلى ٥,٠٠٠ ريال قطري لتعزيز استقطاب العملاء ومشتريات القروض وطرح حملات القروض الرقمية من خلال القنوات الرقمية لزيادة قيمة قروض العملاء الحاليين بالإضافة إلى مكافآت تُقدَّر بـ ٢٠ ألف ميل من أميال الدوحة. وقد شهد العام ٢٠٢٠ مشاركة بنك الدوحة البنوك في الاكتتاب الخاص بشركة "كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي" حيث تمكن العملاء من الحصول على تمويل من فروع البنك أو الاكتتاب في طرح العام الأول من خلال تطبيق الجوال المصرفي وخدمة الإنترنت المصرفي من بنك الدوحة.

وفي إطار الجهود المبذولة للمحافظة على موقعه الريادي في استخدامات وإصدار بطاقات الائتمان، أطلق بنك الدوحة بطاقة فيزا المعدنية الجديدة مصحوبة بمجموعة كبيرة من الامتيازات الفاخرة حيث أعطت البطاقتين المعدنيتين "الريادة فيزا إنفينيت" و"فيزا إنفينيت للخدمات المصرفية الخاصة" ميزات السفر وأسلوب الحياة والتسوق ومنافع التأمين الحصرية لعملاء بنك الدوحة ذوي القيمة العالية. كما أطلق بنك الدوحة بطاقة ماستركارد اللولو – بنك الدوحة البلاستينية الجديدة مجانية الرسوم للعام الأول والتي تشمل مجموعة من المنافع والامتيازات التي تتضمن ادخار لغاية ٥٪ على شكل نقاط اللولو، بالإضافة إلى إصدار بطاقة تابعة لبطاقة اللولو الرئيسية مجاناً مدى الحياة حيث تشمل على منافع حصرية لأسلوب الحياة والسفر على مستوى العالم.

ومع تزايد حجم مبيعات التجارة الإلكترونية على مستوى العالم في ظل جائحة كورونا، أطلقنا حملتين رئيسيتين ناجحتين للتجارة الإلكترونية على كل من بطاقات الائتمان والخصم. وقد قدم بنك الدوحة للعملاء استرداد نقدي بنسبة ٥٪ عند استخدام بطاقات الخصم من ماستر كارد لإجراء مشتريات عبر الإنترنت وما يصل إلى ١٠,٠٠٠ ميل من أميال الدوحة شهرياً عند الإنفاق عبر الإنترنت باستخدام بطاقات فيزا الائتمانية. وتأتي هذه الخطوة متزامنة مع توجيهات الحكومة القطرية للحد من انتشار فيروس كورونا وإرشاداتها بإجراء معاملات مالية باستخدام طرق الدفع الإلكترونية وغير التلامسية.

كما واصل البنك تقديم قيمة مضافة لعملائه من خلال شراكات متعددة مع كل من طلبات، ومستر فالييت، وإنترتينر، وماي بوك قطر، واستبدال الأميال مع برنامج مزون للمكافآت من خلال الصالون الأزرق.

هذا بالإضافة إلى حملات الدفع اللائمسي مع بطاقات بنك الدوحة الائتمانية، وعرض التوفير بنسبة 10% في مراكز اللولو التجارية لحاملي بطاقات بنك الدوحة اللولو ماستركارد الائتمانية، وعرض هاتف أيفون مجاني مع كل طلب للحصول على بطاقات بنك الدوحة الائتمانية، وغيرها من العروض الأخرى مثل تقسيط الرسوم المدرسية، وبرامج التقسيط بفائدة ٠٪.

ومن أجل تعزيز حجم الأعمال المصرفية القائمة على الرسوم والعمولات، واصل البنك إطلاق حملات متعددة للتحويلات المالية إلى كل من الهند، وبنغلاديش، ونيبال، وباكستان مع تحقيق نمو بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوي في إجمالي التحويلات المالية الدولية وبذل جهود متواصلة لتوسيع علاقاتنا المصرفية المراسلة.

وبناءً على تميزه في الخدمات المصرفية، سعى بنك الدوحة إلى تزويد عملائه من الشركات بالفنويات والمنتجات والخدمات والحلول المصرفية لتلبية متطلباتهم المصرفية بأقصى درجات السهولة والراحة وبأكثر



الطرق أمثاً. ومن هذا المسعى، أطلق بنك الدوحة لعملائه من الشركات هذا العام خدمته الرقمية لتحويل الأموال محلياً ودولياً وبدفعات فردية أو مجمعة. وتُمكن هذه الخدمة تحويل الأموال محلياً ودولياً لأي مستفيد في البنوك المحلية أو الدولية من خلال خدمة الإنترنت المصرفي والاستفادة من خصم بنسبة ٢٥ % على رسوم التحويلات. كما تضمن خدمة تحويل الأموال لعملاء بنك الدوحة سهولة تسديد مستحقات عدة مستفيدين في ذات الوقت من خلال منصة خدمة الإنترنت المصرفي دون الحاجة إلى طلب المساعدة من فروع البنك. هذا بالإضافة إلى خدمة طلب دفتر شيكات من خلال منصة "تدبير" التي تقدم خدمات إدارة النقد لعملائنا من الشركات وتساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية لشركاتهم كما تساهم في خفض تكلفة التشغيل وتوفير نظام أفضل للمحاسبة والتسويات مع التركيز على تحسين نسب السيولة. ومن خلال هذه المنصة، بإمكان عملائنا من الشركات سداد فواتير الخدمات الخاصة بهم وكذلك رواتب موظفيهم دون أي متاعب.

ونسبة لتأثر السوق بتفشي جائحة كوفيد ١٩، أطلق بنك الدوحة برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كورونا لتسهيل تمويل المتطلبات الفورية المتعلقة بسداد رواتب الموظفين ومستحقات الإيجار للشركات المتضررة من خلال بنك الدوحة. وخلال هذا العام، ارتأى بنك الدوحة إمكانية تأثر التدفقات النقدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء الوضع الراهن، وعليه قرّر تقديم الدعم للمقترضين ضمن شريحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تأجيل أقساطهم عند الطلب لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً وذلك لتسهيل القروض لأجل والدفعات المتعلقة بتسهيلات القروض مقابل إيصالات الأمانة (LTR) وتسهيلات تمويل الشراء قصيرة الأجل (STPF) التي تستحق حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وفقاً لتعليمات السادة/ مصرف قطر المركزي. وقد تم إجراء تأجيل آخر لأقساط المقترضين المتأثرين بالجائحة عند الطلب لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً حتى ١٥ ديسمبر خلال عام ٢٠٢٠. وقد قدم بنك الدوحة دعمه للمقترضين المتأثرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢١ أيضاً، من خلال تقديم المزيد من التأجيلات عند الطلب حتى ١٥ يونيو ٢٠٢١. ولن يقوم البنك بفرض أي رسوم جزائية على ذلك.

كما أجرى البنك سلسلة من الندوات عبر الإنترنت لمناقشة العلاقات التجارية والثنائية والفرص الاستثمارية بين قطر والعديد من الدول ومنها سنغافورة، وهونج كونج، واليابان، وكوريا، وتركيا، والهند، وبنجلاديش وغيرها من الدول الأخرى مع التأكيد أيضاً على تسريع تطبيق نظام سبيراي المتكامل والأمن. وبالتزامن مع بدء عودة ثقة المستثمرين والرواج المتزايد للندوات الإلكترونية، يستعرض بنك الدوحة ضمن سلسلة هذه الندوات التي يعقدها منتجه «صندوق مؤشر بورصة قطر للصناديق المتداولة» وهو أول صندوق مؤشرات تقليدي في قطر ومن بين أكبرها في منطقة الخليج. وقد دعا بنك الدوحة كلاً من «بورصة قطر» وشركة «أفينتيكوم كابيتال مانجمنت قطر» وشركة «كريدي سويس لإدارة الأصول - قسم حلول المؤشرات» إلى المشاركة في ندوة إلكترونية للتحدث إلى مجتمع المستثمرين عن استراتيجية الاستثمار التلقائي، وصناديق مؤشرات البورصات، وصندوق مؤشر بورصة قطر للصناديق المتداولة.

وانطلاقاً من الجهود المبذولة في إطار المسؤولية المجتمعية، أعلن بنك الدوحة عن مساهمته بـ ١٠٠٠ جهاز لوحي ذكي لدعم مبادرة «التعلم عن بعد» التي تتبناها قطر الخيرية من خلال حملتها «خيرنا لأهلنا»، بهدف مساعدة الطلبة المحتاجين لاستكمال دراستهم عبر الإنترنت في ظل قرار الدولة بتعليق الدراسة في المدارس والجامعات بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) هذا العام. وبالإضافة إلى قيام البنك بالمساهمة بـ ٢ مليون ريال قطري لمشروع قطر الخيرية، الذي يهدف إلى تزويد العمال في الحجر الصحي بالمنطقة الصناعية بإمدادات ومساعدات غذائية وطبية. وتأتي هذه الخطوة في ضوء قرار اللجنة العليا لإدارة الأزمات الأخير لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة الخاصة بفيروس كورونا في المنطقة للعمال. كما ساهم البنك بمبلغ ٣٠٠ ألف ريال قطري في التبرعات لحملة "لبنان في قلوبنا" التي نظمتها هيئة تنظيم الأعمال الخيرية بالتعاون مع قطر الخيرية وجمعية الهلال الأحمر القطري لدعم الشعب اللبناني إثر الانفجار الهائل الذي ضرب ميناء بيروت.

الجوائز:

ونظراً للملاءة والمتانة المالية التي يتمتع بها بنك الدوحة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي ولما قدمه من خدمات ومنتجات مصرفية متطورة ولدوره الريادي في نقل التجربة المصرفية القطرية إلى آفاق جديدة، فقد حاز على تقدير واعتراف عدد من المختصين في القطاع المالي والمصرفي، حيث حاز البنك خلال عام ٢٠٢٠ بالإضافة إلى الجوائز التي حصل عليها في الأعوام السابقة على جائزة "الطاووس الذهبي" للعام الثالث على التوالي من معهد المديرين في الهند نظير تميز البنك في مجال حوكمة الشركات، وعلى جائزة "أفضل بنك رقمي" من غلوبال إكونوميكس أووريز. كما حصل على جائزة "أفضل بنك مقدم للتمويل التجاري في قطر لعام ٢٠٢٠" من مجلة جلوبال فاينانس وعلى جائزة "أفضل علامة تجارية للتوظيف من وورلد أتش آر دي كونغرس، كما حصل على جائزة "أفضل علامة تجارية للتوظيف في المؤتمر العالمي لتنمية الموارد البشرية" من جوائز قمة العصر الجديد للصيرفة.

شكر وتقدير:

وبهذه المناسبة، يتقدم مجلس إدارة بنك الدوحة بخالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وإلى سعادة السيد/ علي شريف العمادي - وزير المالية وإلى سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري - وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ/ عبد الله بن سعود آل ثاني - المحافظ وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لدعمهم اللامتناهي لنا.

كما ويتوجه المجلس أيضاً بالتحية والشكر إلى السادة المساهمين والعملاء الكرام، وإلى إدارة البنك التنفيذية ولجميع موظفي البنك على ما أبدوه من جهود وتعاون خلال هذا العام.

والله ولي التوفيق،،،



فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة